العنوان:	التحولات السياسية في كوريا مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة ، (القاهرة: 17 مارس 2001)
المصدر:	مجلة النهضة
الناشر:	جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
المؤلف الرئيسي:	محمد، محمد عز العرب
المجلد/العدد:	مج 2, ع 8
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2001
الشهر:	يوليو
الصفحات:	194 - 200
رقم MD:	66755
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	المشاركة السياسية، كوريا، النظم السياسية، التنمية السياسية، الأحوال السياسية، الاحزاب السياسية، الديمقراطية، الانتخابات البرلمانية، الحرية السياسية، المجتمع المدني، المؤتمرات
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/66755

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

التحولات السياسية فى كوريا
مركز الدراسات الآسيوية - جامعة القاهرة
(القاهرة ١٧مارس ٢٠٠١)

محمد عز العرب محمد*

فى إطار اهتمامه بما يجرى فى القارة الآسيوية من تفاعلات وتحـــولات ، عقـد مركـز الدراســات الآسيوية بجامعة القاهرة مؤتمره "الكورى" السادس يوم السابع عشر من مـــارس ٢٠٠١ ، تحـت عنـوان " التحولات السياسية فى كوريا " . وقدمت على مدار جلسات المؤتمر أوراق بحثية بـــأقلام متمـيزة ، تمـيزت بشمول الرؤية ووضوح الفكرة .

وقد ترأس الجلسة الأولى جابر سعيد عوض ، وقدم رضا محمد هلال ورقة عن (الإطار التـــاريخى للتحولات السياسية فى كوريا). فهناك قضايا ثلاث حيوية شغلت الاهتمام الأكبر فى "أجندة " النظام السياســى الكورى منذ عام ١٩٤٨ وهو عام إعلان استقلال الجمهورية الكورية ، وحتى عام ١٩٩٣ ، وقد اعتبر النظام الكورى نجاحه فى معالجة هذه القضايا والتى تضم : تحقيق الوحدة الكورية ، وإحداث تنمية اقتصادية تنقـــل كوريا إلى مصاف الدول المتقدمة ، وترسيخ الديمقراطية بأسسها الليبرالية الغربية داخل كوريا، هـــو مصـــدر شرعيته واستقراره واستمراره ، ولم تحظ هذه القضايا بالاهتمام المتساوى فيما بينها ، فقد احتلـــت التنميـــة الاقتصادية المرتبة الأولى فى تنفيذ " الأجندة" السياسية ، تلتها قضية الديمقراطية ، ثم أخيراً محاولة تحقيـــق الوحدة الكورية .

ففى قضية تحقيق الوحدة الكورية يلاحظ أن الأنظمة السياسية فى كوريا طوال الفترة من ١٩٤٨ حتى ١٩٩٣ ، دائما ما افتقدت إلى الشرعية السياسية وعدم القدرة على جذب الدعم والتأييد لها بصورة تطوعيـــة من قبل الجماهير والطلاب بصفة خاصة لسياستها المتعلقة بالوحدة باعتبارها وسيلة تم استخدامها لتعويـــض افتقاد هذه الأنظمة للشرعية أو بمعنى آخر نظر إلى هذه السياسات على أنها محاولة لإلهاء الجمـــاهير عـــن الأوضاع الداخلية وتوجيه أنظارهم إلى الخارج .

---

* طالب تمهيدى ماجستير ، بكلـية الاقتصـاد والعلـوم السيـاسية ، جامعة القاهرة.

وأما بشأن قضية الديمقراطية ، فعلى الرغم من تشابه أغلب مواد الدساتير الكورية الستة مع الدستور الأمريكى خاصة فى مواد ضمان الحقوق والحريات والانتخابات النزيهة ، إلا أن واقع الممارسة كشف عن عدد من معوقات إتمام المسار الديمقراطى فى كوريا ، ومنها : هيمنة العسكريين على الحكم لفترات طويلة ، و هشاشة الأحزاب السياسية والمؤسسة التشريعية وعدم ممارستها لأى دور ذى شأن فى الحياة السياسية الكورية ، وفى المقابل شهدت الساحة الكورية تزايداً فى أدوار المؤسسات غير المنظمة ومن أبرزها جماعات الطلبة للتأثير على المسار الديمقراطى بالإضافة إلى دور العامل الخارجى ممثلاً فى الولايات المتحدة التى تغاضت عن انتهاكات الأنظمة السياسية الكورية لحقوق الإنسان فى الفترة من ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٩٣، خوفا على استقرار النظام الكورى الجنوبى فى مواجهة النظام الكورى الشمالى علاوة على عدم وعى قادة كوريا وعدم اقتناعهم بجدوى ترسيخ الديمقراطية فى بلادهم.

وتنتهى الدراسة إلى التأكيد على أن هذا النظام قد أفلح ونجح فى تحقيق التنمية الاقتصادية الكورية والتى قادت تدريجيا إلى الالتفات والتنبه إلى ضرورة مواكبة التنمية السياسية ممثلة فى ترسيخ الديمقراطية للتنمية الاقتصادية الكورية .

وقدمت الورقة الثانية شادية فتحى عن (العلاقات بين السلطات الثلاث فى النظام السياسى الكورى) . وأهم ما تتسم به هذه العلاقة كما حددها الدستور يتمثل فى غلبه السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية ، حيث تعد كوريا وفقا لنصوص الدستور نظاما رئاسيا يلعب فيه رئيس الدولة دورا محوريا . كما إن الإطار السياسى الذى تعمل فيه هذه السلطات يدعم هذا التوجه ، ولعل أهم عناصر هذا الإطار تتمثل فى: استمرار التقاليد السلطوية ،و طبيعة النظامين الحزبى والانتخابي، وضعف نظام الحكم المحلى ، وطبيعة الثقافة السياسية .

ويمكن القول مما سبق أن هناك سمات رئيسية تتسم بها العلاقة بين السلطات الثلاث فى إطار النظام السياسى الكورى . لعل أهمها يتمثل فى هيمنة السلطة التنفيذية فى مواجهة السلطتين التشريعية والقضائية ، وضعف السلطة التشريعية ، وغياب مبدأ سيادة القانون . ويجدر الإشارة إلى أن هناك محاولات للإصلاح السياسى عن طريق تغيير القواعد الرئيسية للممارسة السياسية ولعل أهم توجهات الإصلاح تتمثل فيما يلى :

أ-التحول من النظام الرئاسى إلى النظام البرلمانى ، فقد وعد الرئيس "كيم داوجونج " بتغيير الدستور مع نهاية ١٩٩٩، ولكن فى ظل تزايد حدة المشكلة الاقتصادية ووجود توجه عام لتأييد النظام الرئاسى ، بالإضافة إلى صعوبة تمرير هذا الإصلاح الدستورى فى ظل وجود توازن فى القوة بين الحزب الحاكم والمعارضة فى المجلس التشريعى ، وأى تعديل دستورى يتطلب موافقة ثلثى الأعضاء على الأقل . فقد تم إرجاء هذا الإصلاح الدستورى .

ب- مراجعة النظام الانتخابي بشكل يضمن تجاوز العداوات الإقليمية و إيجاد أحزاب سياسية وطنية.

ج- بهدف تحقيق مزيد من الاستقرار للنظام السياسى ، هناك اتجاه للتقدم باقتراح تعديـــل الدســتور بهدف مد فترة الرئيس ، أو السماح بإعادة انتخابه – على أن ذلك لا يسرى على الرئيس الذى يتولى الســلطة وقت الموافقة على الاقتراح – ومثل هذا التعديل لابد أن يعرضه الرئيس على العامة خلال (٢٠) يومـــا ، ثـــم يعرض على المجلس الوطنى خلال (٦٠) يوما ولابد من أن يوافق عليه الأعضاء بأغلبية الثلثين ثم يعـــرض على الاستفتاء العام خلال (٣٠) يوما و لابد أن يوافق عليه أكثر من (٥٠ %) ممن لهم حق التصويت.

وقد ترأس الجلسة الثانية سلوى شعراوى ، حيث قدمت ثلاث أوراق بحثية ؛ عرض الورقـــة الأولـــى ماجدة صالح عن "دور جماعات المصالح فى كوريا الجنوبية " حيث أشارت إلى أن جماعات المصالح وان كان لها دور تقوم به فى إطار النظام السياسى الكورى إلا أن دورها لم تستكمل أركانه بعد . فعلـــى الرغـــم مـــن نضوج جماعات الطلبة والحركة العمالية على نحو خاص فى فترة زمنية قياسية لا تزيد على أربعة عقـــود ، وبرغم عدم تعاون الطبقة "البرجوازية" والحكومة معهما خاصة خلال فترة الحكم الســـلطوى أو الديمقراطـــى الذى أعطى لها مساحة أوسع من الحركة اكتسبها بالأساس بفعل جهودها الدائبة فى الضغـــط علـــى الدولـــة والحكومة . وكانت أهم القضايا التى أثارتها جماعات الضغط تلك القضايـــا الخاصـــة بالمســـائل الاقتصاديـــة والتحرر الديمقراطى ، وعلاقة كوريا بالولايات المتحدة الأمريكية ، والمطالبة بإعادة توحيد الكوريتين .

وترجع عدم الفعالية القصوى لجماعات المصالح فى المجتمع الكورى إلى عدد من الأسباب التى يمكن الإشارة إلى بعضها فى هذا الصدد وهى:

١- المنظومة القيمية الكورية التى ترجع جذورها بالأساس إلى الفكر الكونفوشى ، وهى المنظومـــة التى تؤكد على قيم مثل الإجماع والاتساق ورفض المساومة واعتبارها تعبيرا عن الضعف ، وهى قيم يعـــادى بعضها الديمقراطية ويتسبب التمسك بها إلى إعاقة إرساء ثقافة سياسية ديمقراطية على نحو جاد وعميق .

أيضا يرتبط بهذه القضية نقطة مهمة تتعلق بإدراك الكوريين للديمقراطية من الناحيـــة الأيديولوجيـــة وممارستهم لها . فإذا كان إدراك الأفراد للمبادئ الديمقراطية مثل مبادئ المساواة والحرية والسيادة الشـــعبية والفردية إدراكا واضحا ، إلا أن إدراكهم بما يحقق الممارسة الحقيقية للديمقراطية غير واضح بشكل محـــدد . حيث إن أغلبية الكوريين ينظرون إلى ظاهرة مثل المنافسة السياسية على أنها غير مرغوب فيها ، هذا علاوة على أن الكوريين الأكثر تعلما هم الأقل اهتماما بالسياسة ، الأمر يؤثر بصورة مباشرة على درجـــة الفاعليـــة السياسية .

٢- تفوق الدولة على المجتمع المدنى . حيث تعد أحد التحديـــات الأساســـية التـــى تعـــوق تدعيـــم الديمقراطية فى كوريا هى ضعف مؤسسات المجتمع المدنى وعدم فعاليتها ، فضلا عن محدودية قدرتها علـــى

مواجهة سلطة الحكومة المركزية ، الأمر الذى يستوجب إعادة التعريف الدقيق للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى من جانب ، وتقوية و إنشاء العديد من التنظيمات المدنية المستقلة من جانب آخر.

٣- السلطات والصلاحيات الكثيرة التى تمنح للرئيس وتجعله قادرا على إصدار قرارات لها إلزامية القانون ، الأمر الذى يجعل الرئيس يسيطر بدرجة كبيرة على مقاليد الدولة مما يفتح المجال لإساءة استخدام السلطة خاصة وان لكوريا تاريخا طويلا من السلطوية انعكس فى انعدام الثقة لفترة طويلة بين القيادات والجماهير.

وأنهت ماجدة صالح حديثها بالقول إن قيام جماعات المصالح بدورها كاملا فى المجتمع الكورى يستلزم القضاء على عدد من الثغرات التى تحيط بالتجربة الديمقراطية بها وخاصة فى مجال إرساء ثقافة سياسية ديمقراطية بها.

وقدم الورقة الثانية عبد السلام نوير عن (الأحزاب السياسية فى كوريا). حيث ذكر إن الإطار الدستورى والقانونى لعمل الأحزاب فى كوريا لا يحول دون إنشاء أحزاب جديدة ، وإن تنوعت برامجها من حيث الإطار الأيديولوجي ، أو تباينت قدراتها التنظيمية ، كما يشير هذا الإطار إلى أهم الوظائف المنوطة بالأحزاب داخل النظام السياسى ومسيرة التطور الديمقراطى فى البلاد ولعل من أهم هذه السمات : ضعف التنظيم ،و تمويل الأحزاب هو طريق للفساد السياسى ، وغياب الالتزام الايديولوجى للأحزاب ،و ضعف مستوى أداء الأحزاب.

ولكن يبدو أن النظام الحزبى الكورى يتجه نحو التطور تحت تأثير نظام الانتخاب الفردى إلى نظام الثنائية الحزبية ، وبفعل مناخ الحرية الذى تم تدشينه فى النصف الأخير من عقد الثمانينات . ومع ذلك ، فإن ملامح الأحزاب الكورية لا زالت دون مستوى النمط المثالى للحزب كمؤسسة منوط بها إنجاز مهام التنمية السياسية كالمشاركة السياسية والتنشئة السياسية ، والتجنيد السياسى وتجميع المصالح والتعبير عنها ، وبالأحرى التمثيل السياسى .

ولا شك أن التاريخ التسلطى للحكم فى كوريا ، وضعف قوى المجتمع المدنى ، وغلبه قيم التسلط والاستبداد تمثل معوقاً كبيراً فى سبيل التطور المنشود للنظام الحزبى فى كوريا . بيد أن مناخ الحرية المتنامى، وثورة الاتصالات تدفع فى الاتجاه المضاد ، خصوصاً مع ارتفاع معدلات التعليم ، وتنامى الطبقة الوسطى التى تعد بمثابة القوة الدافعة للتطور الديمقراطى.

وقدمت الورقة الثالثة نجلاء الرفاعى عن " التحول الديمقراطى فى كوريا الجنوبية " . حيث أشارت إلى أنه على الرغم من مرور ما يزيد عن عشر سنوات على التحول الديمقراطى فى كوريا ، فإن الديمقراطية الكورية لا تزال فى مفترق طريق جوهرى ما بين التدعيم من جهة وما بين الارتداد بها إلى صورة من صور الديمقراطية الشكلية من جهة أخرى . يدعم هذا الافتراض ما يؤكده الكثيرون من أن الديمقراطية الكورية

تواجه الكثير من التحديات التى لم يستطع القادة الديمقراطيون أنفسهم مواجهتها، إلا أنه مع ذلك فإنه لا يمكن القول بأن كوريا سترتد مرة أخرى إلى الماضى السلطوى خاصة وأن الديمقراطية مـــا زالـــت هدفـــا يقـــدره الكوريون ويسعون إليه باستمرار.

وما التأخر فى الحركة الديمقراطية فى كوريا إلا بسبب غياب الفعالية المؤسسية من جهـــة والـــهيكل الضخم من الممارسات والقواعد غير الرسمية . ولهذا يصبح من الضرورى القول بأن ما تحتاجه الديمقراطية فى كوريا هو مزيد من تطوير دائرة من العلاقات المؤسسية من شأنها تمكين الديمقراطية من الصعود ، وعلى العكس فإن تحول هذه الدائرة إلى نوع من علاقات المواجهة ما بين مؤسسات النظام من شأنه أن يعوق مـــن تماسك الديمقراطية.

بل ويمكن الجزم بأن عدم تطور الديمقراطية الكورية حتى الآن مرجعه الأساســـى هـــو عـــدم قـــدرة الكوريين على تطوير هذه الدائرة . ومن المؤكد أنه ما أن يتم تطوير هذه الدائرة وتحقيق التطوير المؤسســـى للنظام السياسى الديمقراطى فإنه يصبح من المستحيل القضاء عليها وشبيه بذلك أنه ما أن يتم تأسيس الالتزام بقواعد اللعبة الديمقراطية يصبح من الصعوبة الإخلال بها .

وقد ترأس الجلسة الثالثة مصطفى علوى ، وقدمت خلالها ورقتان بحثيتان ، قـــدم الورقـــة الأولـــى مدحت أيوب عن " أثر الأزمة المالية الآسيوية على النظام السياسى الكورى" . وقد ذكر عددا من دلالات هـــذه الأزمة على النحو التالى :

أ- إن منهج التنمية الذى يعتمد على تحقيق أكبر معدل ممكن من نمو الناتج المحلى الإجمـــالى اعتمادا على قطاع الصناعات التحويلية الموجهة للتصدير أساسا يشتمل على قصور أساسى إذ يبرز مـــدى تخلف القطاعات الأخرى ويوسع الفجوة بينها وبين القطاع القائد ، الأمر الذى يترتب عليـــه تراكـــم الآثـــار السلبية وقيامها بشد المجتمع إلى أسفل وهو ما يتبين من تأثير تخلف القطاع المالى وهشاشـــته وقصـــور النمو السياسى وتأخير التحول الديمقراطى فى المجتمع الكورى واستمرار ثقافـــة المجتمـــع القديـــم غـــير المتلائمة مع المتطلبات الثقافية للأوضاع الجديدة .

ب- إن انتقال كثير من الاقتصادات الآسيوية من حالة الدول النامية إلى حالة الدول حديثة العهد بالتصنيع أشعل لديها طموحا أكثر من اللازم ، فقد تقدمت كوريا لتكون عضوا فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بعد أن تقدم ترتيبها فى الاقتصادات العالمية إلى المرتبة الحادية عشرة ، وهو أمر غير كاف لتأهيل هذه الاقتصادات للتعامل مع مقتضيات العولمة وما تشمله من سرعة تحرك للأموال ، وان هذه الاقتصـــادات لم تنضج بعد لتنشئ آليات تستطيع أن تقيها شرور العولمة وعلى رأسها تحرير الأسواق المالية ومـــا قـــد تخلفه من تقويض الاقتصادات التى تتركها الأموال المهاجرة وتعريضها للإفلاس.

ج- خطورة تركيز العلاقات الاقتصادية سواء على مستوى القطاعات أو على المســـتوى الإقليمـــى ، فعمق التركيز على الصناعات التصديرية وعمق التركيز على إقليم شرق وجنوب شرقى آسيا أدى إلى قـــوة فاعلية المعجل الخارجى .

د- وجود حاجة ملحة لمصلحة الاقتصادات المتقدمة والناشئة لنقل جزء من استثماراتها إلى منـــاطق مختلفة من العالم حتى إذا ما وقعت أزمة فى منطقة تقوم المناطق الأخرى بالتعويض ،وربما فى هذا مصلحة مشتركة بين الاقتصاد الكورى والاقتصادات النامية خاصة فى الشرق الأوسط وعلى رأسها مصر التى تسعى إلى الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة فى كوريا بجذب الصناعات الكورية كى تقوم بإعـــادة التوطيـــن فـــى مناطق مؤهلة لذلك سواء من حيث الموقع أو البنية الأساسية أو القرب من الأسواق .

هـــ-وجود حاجة ملحة لإصلاح النظام النقدى الدولى ووجود آلية للتنبؤ بالأزمة والإتفاق الدولى على إجراءات تتخذ للوقاية من الأزمة خاصة وان آثارها لا تكون داخل حدود الدولة المصابة بها ولكنها تنتقـــل إلى دول أخرى وتحدث فيها آثارا مدمرة . ولا زال النظام الدولى إلى الآن قاصرا عن إيجاد آلية تحذير مبكر كما أن القصور واضح فى الإجراءات الوقائية التى قد ينظر إليها على أنها نوع من الحد من سيادة الدول.

وينهى أيوب حديثه بالقول إنه يوجد ارتباط وثيق بين الأزمة فى كوريا وشرق و جنوب شرقى آســـيا وما حدث من قبل فى الأزمة المكسيكية وما حدث من بعد فى روسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية ومصر بسبب انعكاس الأزمة على التجارة الدولية وتحركات الأموال بسبب نمط المحاكاة الذى يسود توجهات الاســـتثمار أو ما يعرف بسيادة أسلوب القطيع ، فتزايد الاستثمارات العقارية وزوال الســـلطة بـــالثروة وتركـــيز القـــروض المصرفية وضعف رقابة استخدامها وتهريب السلع والعملات كلها سمات مشتركة بين مناطق هذه الأزمـــات ، وهو ما أوقع الأفراد فيها فى أزمة انتهاك حقوقهم وضياع أموالهم ومصادرة أحلامهم وهـــو نتـــاج لضعـــف مشاركة الأفراد فى حكم أنفسهم وإدارة شئونهم وسلامة هذه الإدارة الأمر الذى يجعل التطويـــر الديمقراطـــى ضرورة لضمان حقوق الأفراد .

وقدم الورقة الثانية السيد صدقى عابدين عن (النظام السياسى الكورى الشمالى) .حيث أشـــار إلـــى وجود متغيرات ثلاثة شهدها العقد الأخير جعلت من الحديث عن مستقبل النظام السياسى الكورى الشمالى أكثر إلحاحا ، وهذه المتغيرات هى : تدهور الأوضاع الاقتصادية فى كوريا الشمالية ، ورحيل القيـــادة الكاريزميـــة المتمثلة فى كيم ايل سونج مؤسس كوريا الشمالية ، والتطورات التى حدثت فى البيئة الدوليـــة متمثلـــة فـــى انهيار المعسكر الاشتراكى ومن ثم تراجع الدعم الخارجى الذى كانت تحصل عليه كوريـــا الشـــمالية وزيـــادة عزلتها . حيث أثيرت العديد من الاحتمالات حول مستقبل النظام وتراوحت بين احتمال اللحاق بدول المعســـكر الاشتراكى أى الانهيار وبين الاستمرار كنظام قوى له ما يميزه عن سائر دول المعســـكر الاشـــتراكى . وقـــد لخص البعض هذه الاحتمالات فى سيناريوهات ثلاث هى : الإصلاح ، والاستمرار ، والانهيار ، حيث الأخـــير يشير إلى المزيد من التدهور بسبب تصاعد الضغوط الخارجية ، وزيادة سوء الأوضاع الاقتصادية مما يخلـــق

سخطا شعبيا ، لا سيما أن القيادة الجديدة ليس لها نفس الرصيد الذى كان يتمتع به كيم ايل سونج ، واحتمال الاستمرار يقوم على أن الأمور سوف تظل مستقرة طالما استمر الجيش والحزب على ولائهما للقيادة الجديدة، والاحتمال الثالث يقوم على أساس قيام النظام بإدخال بعض الإصلاحات فى المجال الاقتصادى مع زيادة الانفتاح على الخارج مع الاستمرار فى التأكيد على الأيديولوجية الزوتشية الاشتراكية وإعطاء الأولوية للجيش.

وبالنظر إلى هذه الاحتمالات الثلاثة فإنها تشير إلى مستويين للتغير ، الأول هو التغير فى النظام السياسى ، والثانى هو التغير فى سياسات النظام مع استمرار النظام ذاته بلا تغيير . وسواء كان التغير فى النظام أو فى سياساته فإن ذلك يطرح أسئلة حول التغيرات الممكنة من حيث مداها ونوعيتها هل ستكون تدريجية أم ستكون فجائية ؟ وهل ستكون ضئيلة أم ستكون ضخمة ؟ وهل ستكون قاصرة على مجال واحد أم أنها ستشمل كافة الأوجه ؟

والواقع أنه فى ضوء المتغيرات الراهنة يمكن القول إنه فى المدى القصير الذى يمتد لحوالى خمس سنوات فمن غير المتوقع أن يحدث تحول عن ثوابت النظام السياسى حيث إن القائمين على النظام مازالوا يصرون على عدم السماح بأية إصلاحات اقتصادية تبعدهم عن الاقتصاد الاشتراكى حيث يرون ضرورة الحيلولة دون تسلل العناصر الرأسمالية ، ويعتبرون أن السماح بإدخال المبادئ الفردية هو أشبه بتناول السم، ومن ثم فإنهم مايزالون يرفضون تطبيق النموذج الصينى فى الإصلاح الاقتصادى ، كما أنهم مايزالون يؤكدون على دور الحزب وتقويته فكريا وتنظيميا . كما أنهم يؤكدون كل يوم على الأهمية التى تعطى للجيش استنادا للفلسفة الثورية التى تعتبره هو الحزب والشعب والدولة ، ويعتبرون أن الضعف الاقتصادى يمكن علاجه أما ضعف الجيش فإنه من شأنه أن يودى بالبلاد ، حيث إن جيشا قويا لا يعنى فقط رد العدوان الخارجى وإنما يعنى مواجهة أى عقبات تواجه الثورة والبناء ، ومن ثم فإنه ضمانة لاستمرار تقوية وتطوير الحكومة الاشتراكية ، إذ أنهم يعتبرون أنه إذا كانت الحكومة هى الأداة الرئيسية لإدارة السياسة فإن الجيش هو الأداة الرئيسية للدفاع عن الحكومة ، بل إنهم يعتبرون أن الجيش القوى هو الذى سوف يوفر ضمانة لنجاح البناء الاقتصادى ، وهم يعتبرون أن إعطاء الأولوية للجيش هى مسألة استراتيجية وليست مجرد "تكتيك". وبالتالى فإنهم يستخدمون برامجهم النووية والصاروخية كورقة للضغط فى مواجهة الضغوط الخارجية التى يتعرضون لها.

ويختم السيد صدقى حديثه بالقول إن ما يقال عن مستقبل النظام السياسى الكورى الشمالى فى السنوات الخمس القادمة وما يقال عن مستقبله فيما هو أبعد من ذلك ترد عليه محاذير لاسيما فى ظل النقص الشديد فى البيانات عن الأوضاع الداخلية فى كوريا الشمالية ، وفى ظل الخبرة التاريخية التى حدثت فى دول المعسكر الاشتراكى من قبل حيث لم يكن هناك أحد يتوقع انهيارها على النحو الذى حدث.